إعلان دعوة العطاء رقم (١١ /هـ/٢٠٢٤) الخاص بإعداد مخطط شمولي محدث لمنطقة الحفاير الشمالية والمناطق المحيطة بها بما يشمل الدراسة الحضرية والمعمارية وإعداد وثائق العطاء.

تدعو سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية المؤهلة لدى دائرة العطاءات الحكومية في وزارة الاشغال العامة والاسكان في مجال الأبنية بالفئة الاولى (أ) أو مجال هندسة متخصصة عمارة ابنية بالفئة الاولى (أ) ومجال الطرق بالفئة الاولى (أ) مجتمعين أو مؤتلفين وعلى أن يكون رئيس الائتلاف في مجال الأبنية أو مجال هندسة متخصصة عمارة ابنية، والمسجلة لدى نقابة المهندسين الأردنيين، الراغبين في الاشتراك في العطاء أعلاه مراجعة مديرية العطاءات الهندسية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة للحصول على نسخة العطاء مصطحبين معهم:

✓ شهادة تصنيف الشركة أو المكتب الهندسي من دائرة العطاءات الحكومية سارية المفعول.

✓ تفويض رسمي من الشركة أو بموجب صورة مع ختم الشركة يسمح لحامله بشراء واستلام وثائق العطاء. وذلك طبقاً لما يلي: -

١- **رقم واسم العطاء:** عطاء رقم (١١ /هـ/٢٠٢٤) الخاص بإعداد مخطط شمولي محدث لمنطقة الحفاير الشمالية والمناطق المحيطة بها بما يشمل الدراسة الحضرية والمعمارية وإعداد وثائق العطاء.

٢- **وصف العمل:** المراجعة الشمولية والتقييمية لكامل منطقة المشروع ابتداءاً من الحد الشمالي لساحة الثورة العربية الكبرى ليضم القرية المملوكية ومنطقة الحفاير الشمالية و بوابة العقبة ونادي اليخوت الملكي والمرسى ويشمل ايضاً الساحة المقابلة لمبنى البلدية و منطقة أيلا الإسلامية بما فيها سقف العبارة (مجرى السيل) ضمن المخطط الشمولي، بالإضافة من الحد الجنوبي من ساحة الثورة الكبرى وميناء الصيادين لتشمل كامل منطقة الحفاير الجنوبية بما في ذلك كامل الممشى البحري مع الاخذ بعين الاعتبار جميع الدراسات الحضرية السابقة للخروج بمخطط شمولي محدث بمقترح متكامل يهدف الى تحسين المنطقة والعمل على ربط المنطقة مع المحيط الحضري وتعزيز العلاقة الوظيفية والاتصال الحضري والثقافي والسياحي والاقتصادي، على شكل طبقات تبين جميع متطلبات المشروع .

٣- **ثمن نسخة العطاء:** (١٢٥) مائة وخمسة وعشرون دينار.

٤- **كفالة الدخول في العطاء:** كفالة بنكية أو شيك مصدق بقيمة (٤٠٠٠) أربعة الالف دينار أردني.

٥- في حال تقديم شيك بدلا من كفالة دخول المناقصة فيجب أن يكون هذا الشيك شيكاً مصدقاً صادراً عن مصرف معتمد لدى البنك المركزي، وان يكون باسم المناقص المتقدم للعطاء (كما هو في شهادة التصنيف) ومثبتاً عليه اسم العطاء ورقمه.

٦- على المناقص المشترك في العطاء التأكد من سلامة الوثائق واكتمالها عند شراء نسخته.

٧- على المناقص ان يقدم النسخة الاصلية من وثائق العطاء مختومة وموقعة من قبله ولن ينظر في العروض التي تتضمن اية شروط او تحفظات مخالفة لشروط دعوة العطاء.

٨- **طريقة تقديم العروض:** تقدم العروض الفنية والمالية على ثلاث مغلفات مغلقة الاول يحتوي العرض الفني ويكتب عليه العرض الفني للعطاء رقم (١١/هـ/٢٠٢٤) الخاص بإعداد مخطط شمولي محدث لمنطقة الحفاير الشمالية والمناطق المحيطة بها بما يشمل الدراسة الحضرية والمعمارية وإعداد وثائق العطاء، اما المغلف الثاني فيحتوي على العرض المالي ويكتب عليه العرض المالي للعطاء رقم (١١/ هـ /٢٠٢٤) الخاص بإعداد مخطط شمولي محدث لمنطقة الحفاير الشمالية والمناطق المحيطة بها بما يشمل الدراسة الحضرية والمعمارية وإعداد وثائق العطاء، والمغلف الثالث يحتوي على كفالة دخول العطاء.

م م/٥٦٢٠/١/٦

٢٠٢٤/٠٤/١٨

٩- التجمع للمتقدمين للعطاء الساعة الحادية عشر صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٤/٤/٢٥ بالتنسيق مع مديرية الدراسات والتخطيط العمراني م. خالد أبو عيشة (٠٧٩٩٩٣٩٤٩٣) وم. نانسي شقيدف (٠٧٩٠١١٥٧٨١) و م. انس المنزلاوي (٠٧٩٠٣٢١١٠٣).

١٠- **اخر موعد لقبول الاستفسارات الخطية من قبل المقاولين المتقدمين للعطاء** الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٤/٤/٣٠ على البريد الالكتروني على العنوان التالي: -(etenders@aseza.jo)

١١- **آخر موعد للحصول على نسخة العطاء** الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الخميس الواقع في (٢٠٢٤/٥/١٦) ولن يتم منح أي مناقص نسخة من الوثائق بعد هذا الموعد.

١٢- تودع العروض في صندوق العطاءات الكائن في مديرية العطاءات الهندسية – قسم العطاءات والمناقصات في السلطة في موعد لا يتجاوز الساعة الواحدة من ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٤/٥/٢٠.

١٣- يحق لصاحب العمل الغاء العطاء أو اعادة طرحه مرة اخرى دون ابداء الاسباب وبدون ان يترتب على هذا الالغاء أو اعادة الطرح اية مطالبات مالية او قانونية.

١٤- يمكن الاطلاع على وثائق العطاء وأية ملاحق تخصه تصدر لاحقاً من خلال الموقع الالكتروني للسلطة (www.aseza.jo).

واقبلوا فائق الاحترام ,,,,,,,

نايف حميدي الفايز
رئيس مجلس المفوضين

د. علي البياضي العجارمة
المفوض الاداري والمالي